

الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه (ش.م.ع.م)



التقرير السنوي ٢٠٠٥





حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم



# المحتويات

٥	كلمة رئيس مجلس الادارة	•
٧	نبذة عن إعادة هيكلة قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به	•
٩	مرحلة التأسيس	•
١٠	الاتفاقيات والعقود المبرمة واللوائح العامة الصادرة خلال عام ٢٠٠٥م	•
١١	الأداء التشغيلي	•
١٧	مشاريع قيد التنفيذ	•
١٨	الوفاء بمتطلبات التنظيم	•
١٨	أنظمة الرقابة الداخلية	•
١٨	الهيكل الإداري	•
١٩	الهيكل التنظيمي للشركة	•
٢٠	الأداء المالي	•
٢٢	تقرير مراقبي الحسابات والقوائم المالية	•

## أعضاء مجلس الإدارة

**سعادة / سلطان بن حمدون الحارثي**  
رئيس مجلس الإدارة



**المهندس / سعيد بن محمد النهاني**  
نائب رئيس مجلس الإدارة



**الفاضل / محمد بن عوفيت الشنفرى**  
عضو



**الفاضل / صابر بن سعيد الحربى**  
عضو



**الفاضل / هلال بن خلفان النعماني**  
عضو



**الفاضل / محمد بن عبد الله المحروقي**  
الرئيس التنفيذي



**المهندس / صالح بن حمود الراشدي**  
نائب الرئيس التنفيذي





## تقرير مجلس إدارة الشركة كلمة رئيس مجلس الإدارة



بسم الله الرحمن الرحيم  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

**انه**

لن دواعي سروري بأن أشرف نيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة بتقديم التقرير السنوي الأول لعام ٢٠٠٥م للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه (ش.م.ع.م) الذي يستعرض أهم إنجازاتها ويلقي الضوء على أهم الأنشطة والمهام المنوطة بها كما يحوي إحصاءات وبيانات بالطاقة الكهربائية والمياه التي يتم توفيرها من مختلف المحطات. لقد بدأت الشركة تولي مسؤولياتها المحددة في قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٨/٢٠٠٤م اعتباراً من ١ مايو ٢٠٠٥م بعد صدور القرار الوزاري رقم (٤٤/٢٠٠٥م) من وزارة الاقتصاد الوطني بتطبيق منهاج التحويل، كما تم بذات التاريخ منح الشركة ترخيص شراء الطاقة والمياه من هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، كما يتضمن التقرير النتائج المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م، ومعها تقرير مدقق حسابات الشركة.

بالرغم من أن الشركة بدأت رسمياً مهامها في الأول من مايو ٢٠٠٥م، إلا أنها بدأت في الإعداد لاستلام مهامها في وقت مبكر من عام ٢٠٠٤م، وقد ساهمت بفعالية في كافة الأنشطة والمهام لاستكمال تنفيذ منهاج التحويل لأصول والتزامات قطاع الكهرباء بوزارة الإسكان والكهرباء والمياه إلى الشركات الجديدة التي تم تأسيسها بموجب قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به.

إن إنشاء الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه جاء كنتيجة لسياسات الحكومة نحو تفعيل وتطوير دور القطاع الخاص في أنشطة قطاع الكهرباء، ولاشك بأن المسؤوليات والمهام المحددة للشركة تلعب دوراً هاماً في القطاع، حيث تمثل الشركة ركيزة رئيسية في هيكل القطاع الجديد خاصة في مجال التخطيط المسبق والمستمر لتوفير الطاقة الكهربائية والمياه لمقابلة النمو المتزايد من خلال التنسيق مع شركات القطاع والجهات الحكومية، وتقوم الشركة بالتعاقد لإضافة ساعات توليد جديدة عند الحاجة لها. إضافة إلى إعداد تعرفه بالتزويد بالجملة لشركات توزيع الكهرباء وتعريف المياه لوزارة الإسكان والكهرباء والمياه بعد الحصول على موافقة الهيئة عليها. كما أن على الشركة مسؤولية إدارة الإتفاقيات الخاصة بشراء الطاقة والمياه الموقعة

مع شركات الإنتاج المستقلة والعمل على مواجهة كافة الإلتزامات الواردة في هذه الإتفاقيات، كما تقوم الشركة بإدارة إتفاقية الإمتياز لنظام كهرباء صلالة نيابة عن الحكومة.

لقد واجهت الشركة في عامها الأول الكثير من التحديات للوفاء بالتزاماتها وفقا للقانون والترخيص الممنوح لها والإتفاقيات المحولة إليها، ولعل من أبرز هذه التحديات استكمال إجراءات تأسيس الشركة وتوفير الموارد اللازمة للقيام بمهامها. وقد قامت الشركة باختيار عدد من الموظفين الأكفاء من وزارة الإسكان والكهرباء والمياه ونقلهم إلى الشركة وتعيين عدد من الموظفين ذوي الخبرة والكفاءة. كما قامت الشركة بتولي إدارة مشروع إقامة محطة جديدة لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه ببركاء (المرحلة الثانية)، حيث طرحت مناقصة المشروع في نوفمبر ٢٠٠٥م عن طريق مجلس المناقصات. كما قامت الشركة في عامها الأول بإعداد وإقرار لوائحها الداخلية مما يعزز من وسائل إدارة المخاطر والشفافية تجاه مساهميها والأطراف التي تتعامل معها وكذلك العاملين بها.

ستسعى الشركة خلال الفترة القادمة إلى تطوير أداؤها ورفع مستوى خدماتها لعملائها والأطراف الأخرى بصورة مستمرة بما يحقق الوفاء بإلتزاماتها بمهنية وكفاءة تتلائم مع توقعات الأطراف التي تتعامل معها.

وأود أن انتهز هذه الفرصة لأعبر عن شكري وتقديري العميق لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة لإخلاصهم وتفانيهم في العمل بصورة تتعدى مجرد القيام بالواجب الأمر الذي كان له أكبر الأثر في الوصول بالشركة إلى المستويات العالية من الكفاءة والمقدرة والذين لم يألوا جهدا لتمكين الشركة من القيام بالمهام المنوطة بها خلال العام الأول من تأسيسها، كما يسعدني أن أشكر شركة الكهرباء القابضة وشركات القطاع الأخرى وهيئة تنظيم الكهرباء على ما يبذلونه من جهد ودعم للشركة للقيام بمهامها على أكمل وجه.

كما يطيب لي في هذا المقام بأن أثنى دور كل من وزارة الإقتصاد الوطني ووزارة المالية ووزارة الإسكان والكهرباء والمياه ومجلس المناقصات ووزارة البلديات الإقليمية و البيئة وموارد المياه و وزارة النفط والغاز والجهات الحكومية الأخرى على ما يقدمونه من دعم للقطاع بشكل عام وللشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بشكل خاص.

ونسأل الله تعالى أن يلهمنا التوفيق والسداد إنه سميع مجيب.

سلطان بن حمدون الحارثي

رئيس مجلس الادارة



## نبذة عن إعادة هيكلة قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به

اعتمد مجلس الوزراء المقرر استراتيجياً إعادة هيكلة قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به في ديسمبر عام ١٩٩٩م وذلك لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في أنشطة التوليد، والنقل، والتوزيع والإمداد في السلطنة. وقد تم الشروع في إعداد قانون شامل لتنفيذ هيكل القطاع الجديد وتحديد الإطار التنظيمي له.

وقد صدر قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به (قانون القطاع) بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٧٨، وتم العمل به اعتباراً من ١ أغسطس ٢٠٠٤م، كما حدد القانون البرنامج الزمني لاستكمال تنفيذ الهيكل الجديد للقطاع بما لا يتجاوز ١ مايو ٢٠٠٥م.

صدر القرار الوزاري رقم (٢٠٠٥/٤٤) من وزارة الإقتصاد الوطني بتنفيذ منهاج التحويل بتاريخ ١ مايو ٢٠٠٥م وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون القطاع، وبموجب منهاج التحويل فقد تم تحويل كافة الأصول والالتزامات الحكومية المرتبطة بتوليد، ونقل، وتوزيع وإمداد الكهرباء إلى شركة قابضة وتسعة شركات تابعة لها. وفي ذات الوقت فإنه تم تحويل مسؤولية إدارة أنشطة التوليد، والنقل، والتوزيع والإمداد للشركات الجديدة وفقاً للإطار التنظيمي الجديد المحدد بموجب قانون القطاع. وتقع مسؤولية الإشراف على تنفيذ الإطار التنظيمي الجديد على هيئة تنظيم الكهرباء المنشأة بموجب قانون القطاع.

في الأول من مايو ٢٠٠٥م، بدأت الشركات التسعة التابعة لشركة الكهرباء القابضة القيام بأنشطتها الخاضعة للتنظيم في الهيكل الجديد بنفس الأسس والشروط الممنوحة لشركات القطاع الخاص الأخرى.

ويبين الشكل التالي الشركات التسعة التابعة لشركة الكهرباء القابضة:



تمتلك الحكومة ممثلة بوزارة المالية نسبة ١٠٠٪ من أسهم شركة الكهرباء القابضة، والتي بدورها تمتلك نسبة ٩٩,٩٩٪ من أسهم الشركات التابعة لها بينما تمتلك وزارة المالية نسبة ٠,٠١٪ من أسهمها. وتنفيذا لسياسة الحكومة فإن الشركات التابعة سيتم تخصيصها في المستقبل القريب ما عدا شركة كهرباء المناطق الريفية والشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه حيث ستبقى ملكيتهما للحكومة.



## تقرير عن نظم الإدارة و منجزات وأداء الشركة خلال السنة ٢٠٠٥م

### ١. مرحلة التأسيس :

أنشئت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه كشركة مساهمة عمانية مقفلة (ش.م.ع.م) في عام ٢٠٠٣م وصدر قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/٧٨) والذي تضمن مهام واختصاصات الشركة، كما تم بموجب القانون اصدار منهاج التحويل الخاص بتحويل الأنشطة الخاصة بالكهرباء من وزارة الإسكان والكهرباء والمياه إلى شركات كل في اختصاصه وذلك اعتباراً من ٢٠٠٥/٥/١م.

تأسست الشركة برأس مال قدره (٥٠٠,٠٠٠ ر.ع) خمسمائة ألف ريال عماني مقسمة إلى (٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة ألف سهم، القيمة الاسمية لكل سهم ريال عماني واحد وهي مملوكة بالكامل من قبل الحكومة ممثلة بشركة الكهرباء القابضة المملوكة بأكملها للحكومة ٩٩,٩٩٪ من أسهمها ووزارة المالية بنسبة ٠,٠١٪.

حدد القانون المشار إليه أعلاه في المادة ٧٤ منه مهام واختصاصات الشركة على النحو المبين أدناه:-

١. توفير سعة إنتاجية وناتج يغطي جميع الطلبات المعقولة على الكهرباء في سلطنة عمان بالتنسيق مع شركة كهرباء المناطق الريفية.
٢. توفير إنتاج مياه التحلية وفقاً للحد الأقصى الذي يتفق مع الشراء الإقتصادي من السعة الإنتاجية والنتاج من مياه التحلية والكهرباء.
٣. التعاون مع شركة كهرباء المناطق الريفية في شأن التخطيط المستقبلي للطلب المعقول على الكهرباء وما يلزم لذلك من سعة جديدة.
٤. تدير الحصول على الخدمات المساعدة متى وكيفما تكون مطلوبة بالتنسيق مع الشركة العمانية لنقل الكهرباء.
٥. تزويد قسم المياه بمياه التحلية بالجملة طبقاً لإتفاق يبرم لهذا الغرض يحدد فيه مقابل هذا التوريد وشروطه وأوضاعه، وضمن بيع مياه منزوعة المعادن لأشخاص آخرين.
٦. مد المرخص لهم بالتزويد بالكهرباء بالجملة مقابل تعرفة التوريد بالجملة وضمن إتاحة الإمدادات الكافية من الكهرباء للمرخص لهم تمكيناً لهم من تلبية كامل الطلب المعقول على الكهرباء.
٧. إستيراد أو تصدير الكهرباء وفقاً لأحكام المادة (١١٤) من هذا القانون.
٨. تغطية الحاجة للسعة الجديدة التي تسعى الشركة ان يكون تصميمها وبنائها وتمويلها وتملكها وتشغيلها من المستثمرين المحليين والأجانب.
٩. يجب على الشركة في جميع الحالات عدم التمييز أو الإنحياز دون مبرر قانوني بين الأشخاص والإلتزام بالسياسة العامة للدولة لدي مباشرتها المهام المسندة إليها بموجب هذا القانون وخاصة المتعلقة باستخدام الوقود وسعره.

١٠. أن تكون السعة الإنتاجية والناتج والخدمات المساعدة وجميع السلع والخدمات الأخرى تم شراؤها أو الحصول عليها وإدارتها على أساس الشراء الإقتصادي.

١١. إصدار التعليمات لشركة مشروع صلالة بتحويل أصول شبكتها إلى شركة الكهرباء القابضة وذلك عند إنهاء إتفاقية الإمتياز أو إنتهاء مدتها.

كما اصدرت هيئة تنظيم الكهرباء ترخيصا للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه اعتبارا من ٢٠٠٥/٥/١ م ، وتشمل مهام واختصاصات الشركة في توفير سعة إنتاجية وناتج يغطي جميع الطلبات المعقولة على الكهرباء في السلطنة (بالتنسيق مع شركة كهرباء المناطق الريفية) ، وتوفير إنتاج مياه التحلية وفقاً للحد الأقصى الذي يتفق مع الشراء الإقتصادي من السعة الإنتاجية والناتج من مياه التحلية والكهرباء.

كما خصها حصرياً بشراء جميع الطاقة المنتجة و بإمداد المرخص لهم بالتزويد بالكهرباء بالجملة مقابل تعرفه تزويد بالجملة. كما قصر عليها إستيراد وتصدير الطاقة وحملها مسئولية إدارة إتفاقية إمتياز كهرباء صلالة.

بدأت السنة المالية للشركة في ١ مايو ٢٠٠٥ م وهو تاريخ التحويل المحدد وفقاً للقرار الوزاري رقم (٢٠٠٥/٤٤) الصادر من وزارة الإقتصاد الوطني بإصدار منهاج التحويل وفقاً لما نص عليه قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به.

تمارس الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه أنشطتها من خلال مقرها الرئيسي في محافظة مسقط، كما تم افتتاح فرع للشركة في صلالة خلال عام ٢٠٠٥ م.

## ٢. الاتفاقيات والعقود المبرمة واللوائح العامة الصادرة خلال عام ٢٠٠٥ م:

- تمكنت الشركة في غضون سنتها المالية الأولى (للفترة من ٢٠٠٥/٥/١ م إلى ٢٠٠٥/١٢/٣١ م) من إنجاز عدد من المهام الرئيسية وهي كالتالي :
- إبرام إتفاقيات تحويل الالتزامات (Novation Agreement) لجميع إتفاقيات شراء الطاقة والمياه التي ابرمتها وزارة الإسكان والكهرباء والمياه قبل تاريخ التحويل.
  - إبرام إتفاقية التزويد بالجملة للمياه مع وزارة الإسكان والكهرباء والمياه.
  - إبرام إتفاقيات التزويد بالجملة للكهرباء مع شركات التوزيع المرخصة لها وهي شركة مسقط لتوزيع الكهرباء وشركة كهرباء مزون وشركة كهرباء مجان.
  - إبرام إتفاقيات شراء الطاقة مع شركة الرسيل للطاقة وشركة وادي الجزري للطاقة وإتفاقية شراء الطاقة والمياه مع شركة العبرة للطاقة والتحلية.
  - إبرام إتفاقيات شراء الطاقة مع عدد من المرخص لهم بالإنتاج لمقابلة الطلب على الكهرباء خلال فترة الذروة في صيف عام ٢٠٠٥ م.

• أصدرت الشركة دليل احتساب تعرفه التزويد بالجملة لعام ٢٠٠٥ م وعام ٢٠٠٦ م.

• أصدرت الشركة بعض اللوائح الخاصة بأنظمتها الداخلية:

- دليل الصحة والسلامة.
- دليل صحة البيئة
- دليل الموارد البشرية.
- دليل الصلاحيات المالية

### ٣. الأداء التشغيلي:

• إتفاقيات شراء الطاقة والمياه طويلة الأجل:-

يبين الجدول التالي السعات الإنتاجية للكهرباء والمياه للمحطات وكميات الطاقة والمياه المشتراة في الفترة من مايو وحتى ديسمبر ٢٠٠٥ م والتي تم التعاقد عليها بموجب إتفاقيات طويلة الأجل:-

اسم المحطة	السعة الانتاجية للكهرباء (ميغاوات)	السعة الانتاجية للمياه (متر مكعب/ساعة)	كميات الطاقة الكهربائية المشتراة (ميغاوات ساعة)	كميات المياه المشتراة (متر مكعب)
١ محطة الغبرة للطاقة وتحلية المياه	٤٨٤/٨	٧,٧٥٦	١,٧٩٢,٤١٨	٣٥,٤١١,٦٦٢
٢ محطة الرسيل للطاقة	٦٦١/٣	لا يوجد	١,٨٢٩,٨١١	لا يوجد
٣ محطة وادي الجزى للطاقة	٢٩٠/٦	لا يوجد	٩٦٦,٩٣٨	لا يوجد
٤ محطة بركاء للطاقة وتحلية المياه	٤٢٧/٤	٣,٨٠٠	١,٩٩١,٣١٦	١٩,١٨٩,٧٥٥
٥ محطة الكامل للطاقة	٢٧٣/٢	لا يوجد	٨٧٠,٧٨٧	لا يوجد
٦ محطة منح للطاقة	٢٧٠/٦	لا يوجد	٨٢١,٧٦٥	لا يوجد
٧ محطة ظفار للطاقة	١٨٨/٧	لا يوجد	٧٤٨,٨٨٩	لا يوجد
<b>المجموع</b>	<b>٢,٥٩٦/٦</b>	<b>١١,٥٥٦</b>	<b>٩,٠٢١,٩٢٤</b>	<b>٥٤,٦٠١,٤١٧</b>

• إتفاقيات شراء الطاقة قصيرة الأجل:-

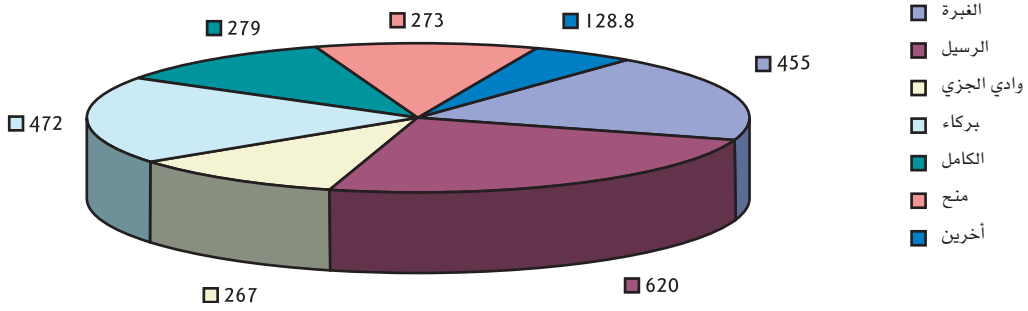
يبين الجدول التالي السعة الكهربائية وكميات الطاقة المشتراة من المنتجين الآخرين من خلال إتفاقيات قصيرة الأجل خلال صيف عام ٢٠٠٥ م:-

الشركة	السعة الكهربائية (ميغاوات)	كميات الطاقة الكهربائية المشتراة (ميغاوات ساعة)
١ شركة كهرباء المناطق الريفية (محطات الشرقية للديزل)	١١٦	٣,٩٣٠
٢ شركة كهرباء المناطق الريفية (محطتي ريسوت أ و ب)	٣٠	٩٨٤
٣ شركة أسمنت عمان	٨	٩٦٥
٤ شركة عمان للتعدين	٢٠	٩٢,٢٦٦
<b>المجموع</b>	<b>١٧٤</b>	<b>٩٨,١٤٥</b>

رسوم بيانية توضح احصاءات الطاقة والمياه في مختلف المحطات:-

الرسم البياني رقم ١: يوضح الرسم البياني التالي الطلب على الكهرباء وقت الذروة في الشبكة الرئيسية ومساهمة كل محطة. وكان الطلب على الكهرباء وقت الذروة في الشبكة الرئيسية ٢٤٩٤/٨ ميجاوات في تاريخ ٢٥ يونيو ٢٠٠٥ م. أما بالنسبة للطلب على الكهرباء وقت الذروة في شبكة ظفار فبلغت ١٩٩/٣ ميجاوات في تاريخ ١٣ يونيو ٢٠٠٥ م.

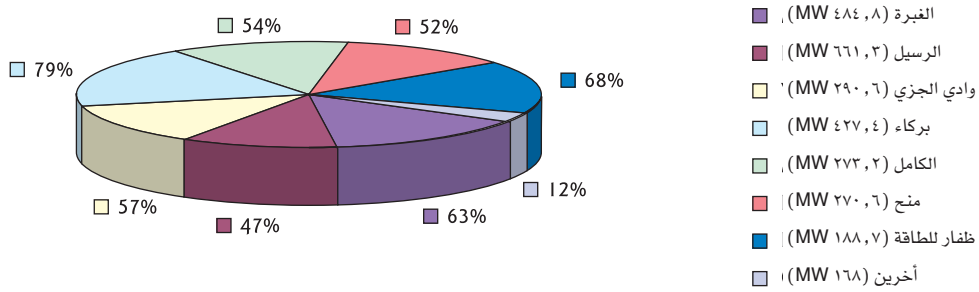
الطلب على الكهرباء وقت الذروة في الشبكة الرئيسية (ميجاوات)  
في ٢٥ يونيو ٢٠٠٥ م



الرسم البياني رقم ٢: يوضح الرسم البياني التالي نسب الإستفادة من محطات الطاقة المختلفة خلال الفترة من مايو وحتى ديسمبر ٢٠٠٥ م.

نسب الاستفاداة من محطات الطاقة المختلفة

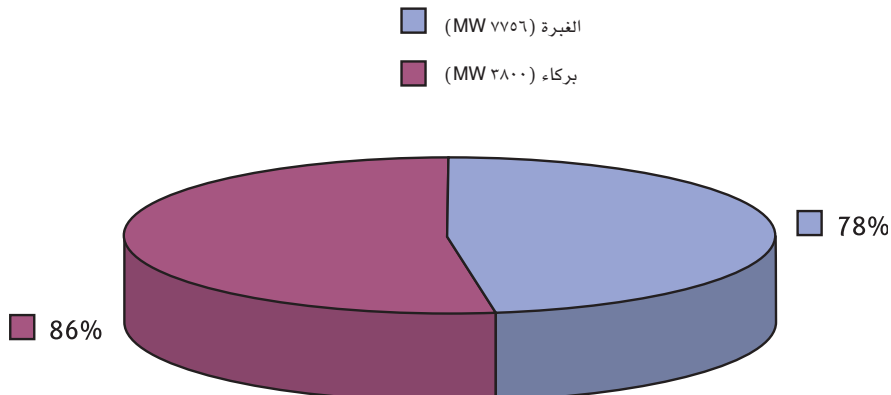
معامل الحمل % = الطاقة الكهربائية المنتجة خلال الفترة، ميجاوات ساعة / (سعة المحطة، ميجاوات × عدد الساعات الكلية)



الرسم البياني رقم ٣: يوضح الرسم البياني التالي نسب الإستفادة من محطات التحلية في كل من محطتي بركاء والغبرة خلال الفترة من مايو وحتى ديسمبر ٢٠٠٥ م.

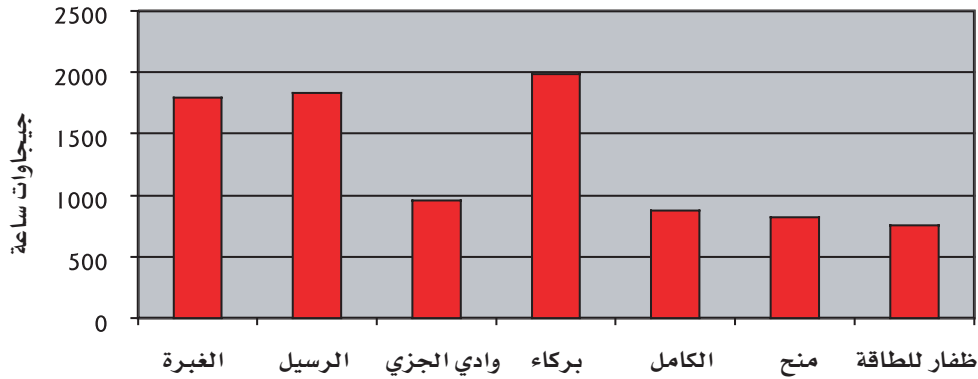
نسب الاستفاداة من محطات التحلية

معامل الحمل % = المياه الناتجة المصدرة خلال الفترة، متر مكعب / (سعة المحطة، متر مكعب لكل ساعة × عدد الساعات الكلية)



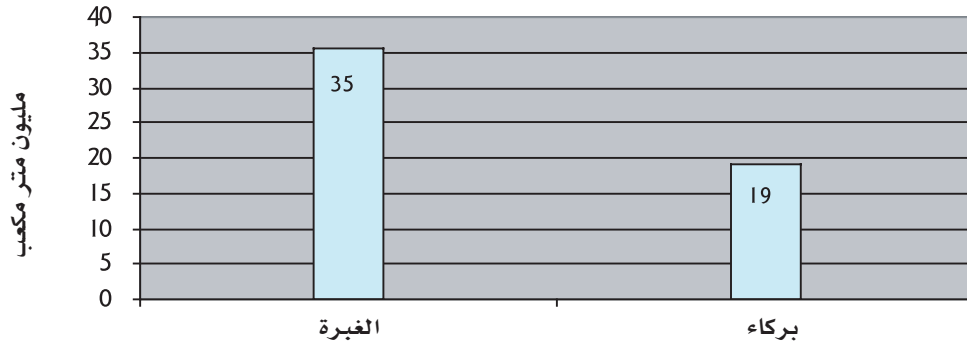
الرسم البياني رقم ٤: يوضح الرسم البياني التالي الطاقة الكهربائية المشتراة خلال الفترة من مايو وحتى ديسمبر ٢٠٠٥ م.

**الطاقة الكهربائية المشتراة (من مايو حتى ديسمبر ٢٠٠٥ م)**  
(إجمالي الطاقة المشتراة = ٩٠٢١,٩ جيجاوات ساعة)



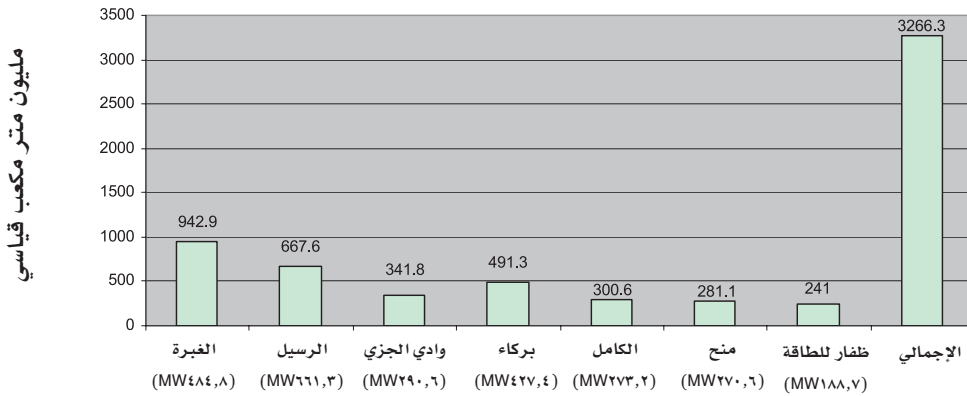
الرسم البياني رقم ٥: يوضح الرسم البياني التالي كميات المياه المشتراة من محطتي بركاء والغبرة خلال الفترة من مايو وحتى ديسمبر ٢٠٠٥ م:

**المياه المشتراة (من مايو حتى ديسمبر ٢٠٠٥ م)**  
(إجمالي المياه المشتراة = ٥٤,٦ مليون متر مكعب)



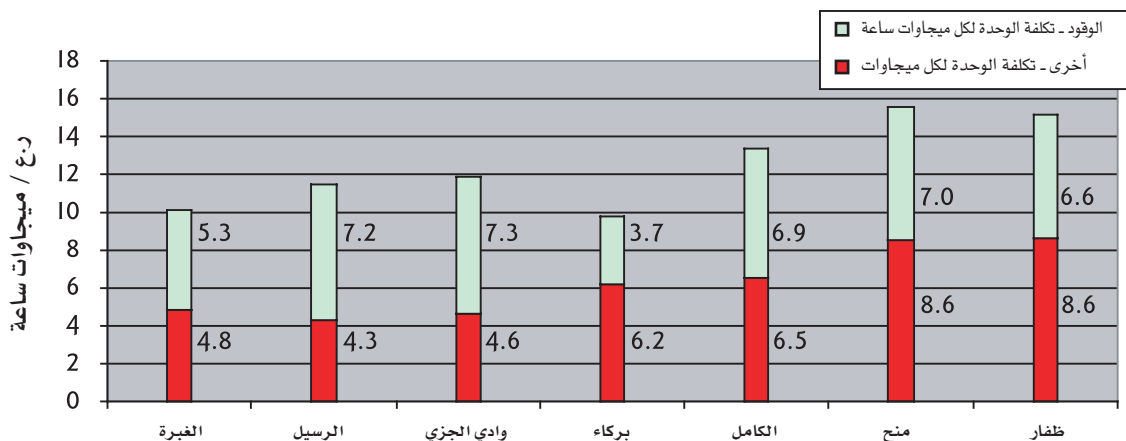
الرسم البياني رقم ٦: يوضح الرسم البياني التالي كمية الغاز المستهلك خلال الفترة من مايو وحتى ديسمبر ٢٠٠٥ م.

**كمية الغاز المستهلك (من مايو حتى ديسمبر ٢٠٠٥ م)**  
(إجمالي الغاز المستهلك = ٣٢٦٦ مليون متر مكعب قياسي)



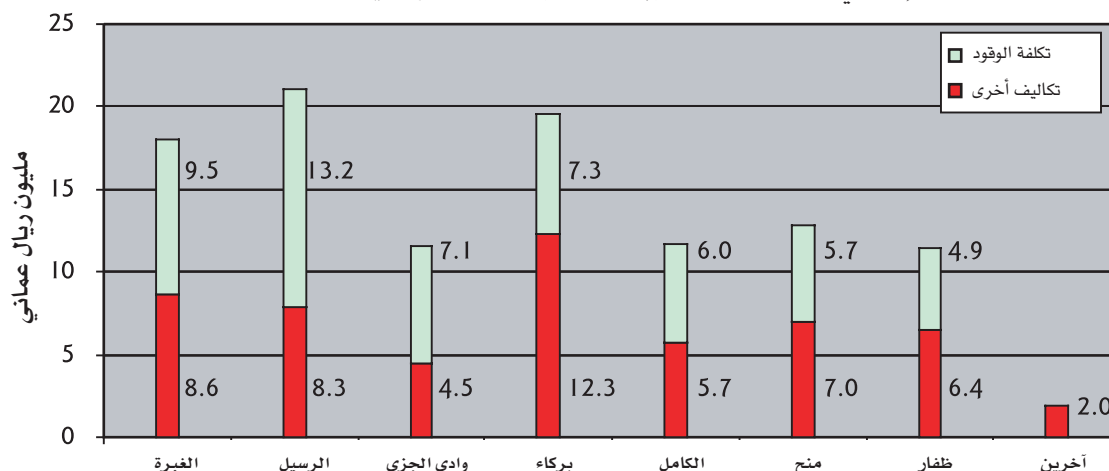
الرسم البياني رقم ٧ : يوضح تكلفة شراء الوحدة من الكهرباء لكل ميغاوات ساعة.

**تكلفة شراء الوحدة من الكهرباء ميغاوات ساعة (مايو حتى ديسمبر ٢٠٠٥م)**  
(متوسط تكلفة الوحدة = ١١,٩٧ ريال عماني/ميغاوات ساعة)



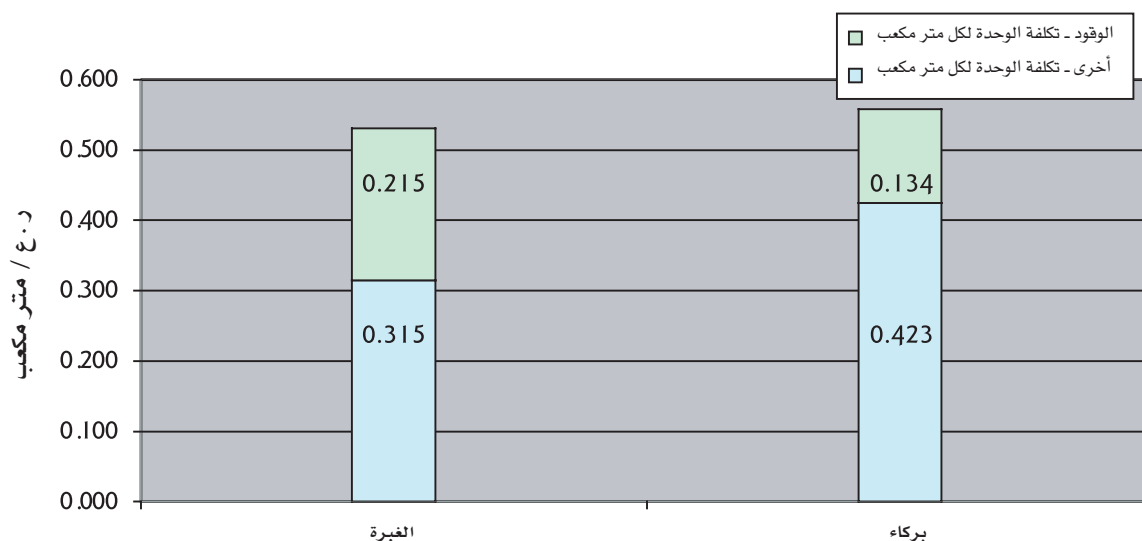
الرسم البياني رقم ٨ : يوضح إجمالي تكلفة الطاقة الكهربائية المشتراة خلال الفترة من مايو وحتى ديسمبر ٢٠٠٥م.

**إجمالي تكلفة الطاقة الكهربائية المشتراة (مايو حتى ديسمبر ٢٠٠٥م)**  
(إجمالي تكلفة الطاقة الكهربائية المشتراة = ١٠٨ مليون ريال)



الرسم البياني رقم ٩ : يوضح تكلفة شراء الوحدة من المياه المشتراة لكل متر مكعب.

**تكلفة الوحدة لكل متر مكعب من المياه المشتراة (مايو حتى ديسمبر ٢٠٠٥م)**  
(متوسط تكلفة الوحدة = ٠,٥٣٨ ريال عماني/متر مكعب)

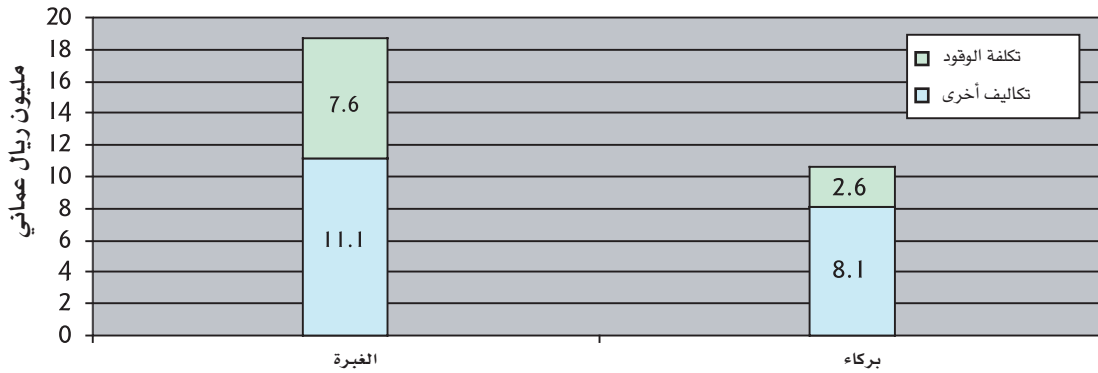






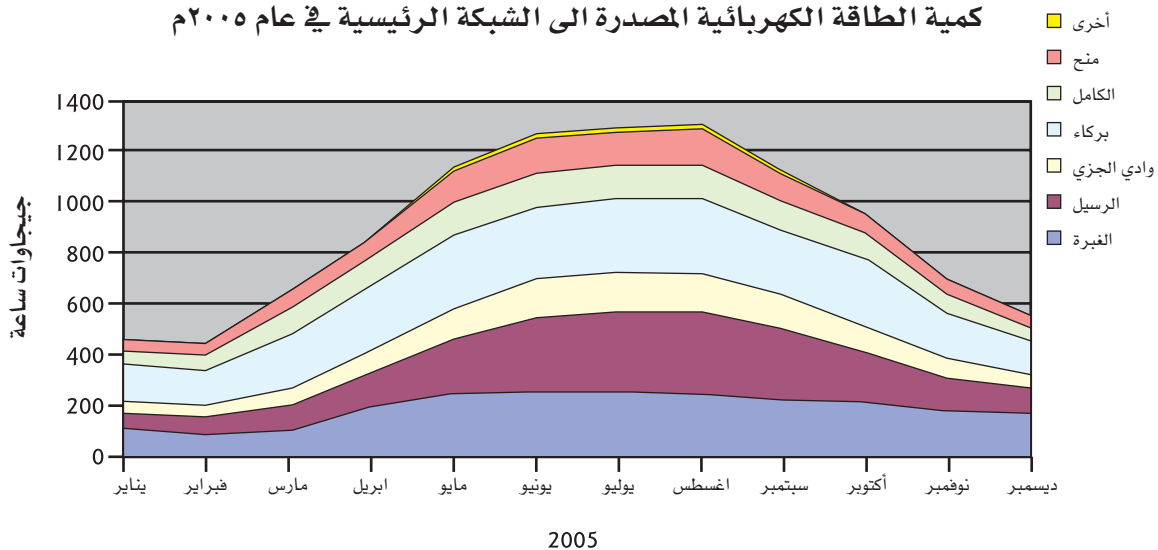
الرسم البياني رقم ١٠: يوضح إجمالي تكلفة المياه المشتراة خلال الفترة من مايو وحتى ديسمبر ٢٠٠٥م.

**إجمالي تكلفة المياه المشتراة - مايو حتى ديسمبر ٢٠٠٥م**  
(إجمالي تكلفة المياه المشتراة = ٢٩,٤ مليون ريال عماني)



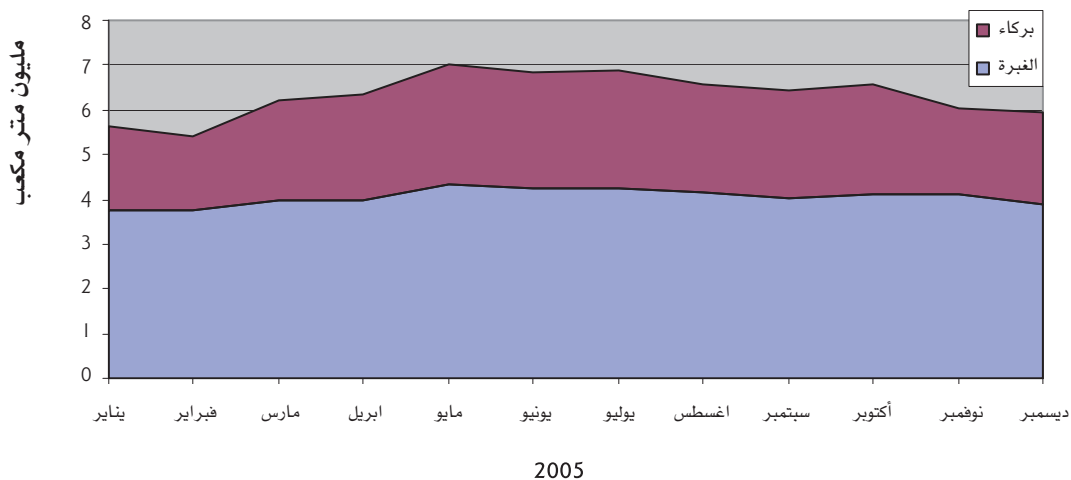
الرسم البياني رقم ١١: يوضح كمية الطاقة الكهربائية المصدرة إلى الشبكة الرئيسية في عام ٢٠٠٥م.

**كمية الطاقة الكهربائية المصدرة إلى الشبكة الرئيسية في عام ٢٠٠٥م**



الرسم البياني رقم ١٢: يوضح كمية المياه المصدرة إلى وزارة الإسكان والمياه في عام ٢٠٠٥م.

**كمية المياه المصدرة إلى وزارة الإسكان والمياه في عام ٢٠٠٥م**





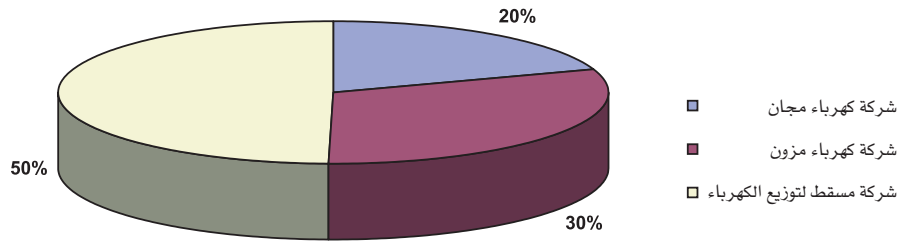
• كميات الطاقة الكهربائية والمياه التي تم تصديرها لشركات التوزيع:-

-كميات المياه المباعة لوزارة الإسكان والكهرباء والمياه بلغت ٤١٧, ٦٠١, ٥٤ متر مكعب.

-كميات الطاقة الكهربائية المباعة لشركات التوزيع كالتالي:-

الشركة	كميات الطاقة الكهربائية المباعة (ميغاوات ساعة)
شركة كهرباء مجان	١,٦٦٠,١٩٢
شركة كهرباء مزون	٢,٥٣٩,٩٦٦
شركة مسقط لتوزيع الكهرباء	٤,١٧٠,٠٣٨

كميات الطاقة المباعة لشركات التوزيع



• نظام كهرباء صلالة:

يختلف نظام كهرباء صلالة من حيث أن شركة ظفار للطاقة المتعاقدة مع الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بموجب إتفاقية الإمتياز، هي التي تقوم بأنشطة الإنتاج والنقل والتوزيع، ويبين الجدول التالي الطاقة الكهربائية المشتراة من قبل العملاء من المحطة التابعة لشركة ظفار للطاقة والطاقة الكهربائية المشتراة من شركة كهرباء المناطق الريفية خلال السنة المالية ٢٠٠٥م.

رقم	الشركة	صافي الطاقة الكهربائية المولدة (ميغاوات الساعة)
١	شركة ظفار للطاقة	٧٤٨,٨٨٨,٨٢٤
٢	شركة كهرباء المناطق الريفية	٩٨٣,٦٧٨

• إدارة الإتفاقيات:

نظرا لما تمثله الإتفاقيات من أهمية كبرى لأعمال الشركة، فإن الشركة تولي اهتماما كبيرا لتحسين ادارة هذه الإتفاقيات والعمل على تحسين العلاقة مع عملائها وتطوير الأداء المهني للقيام بأعمالها، إلا أنه مازالت هناك بعض الأمور التي تعمل الشركة على تسويتها ولعل أهمها:-

أ- نقل التوربينتين GT 30 MW و LM 2500 إلى شركة ظفار للطاقة، بالرغم من أنه مضى أكثر من سنتين للتشغيل التجاري لنظام كهرباء صلالة (٢٠٠٣/٥/١م)، إلا أنه لم يتم تسليم التوربينتين إلى شركة ظفار للطاقة بسبب خلاف حول إجراءات الصيانة للتوربينات. هناك مفاوضات جارية ومقترحات للتسوية تتم دراستها.



ب- تمت إحالة الخلاف مع شركة ظفار للطاقة الخاص بطريقة احتساب علاوات (مخصصات) الإضافات في شبكات النقل والتوزيع إلى خبير محايد (حسب الإتفاقية) والذي قرر لصالح شركة ظفار للطاقة، وقد أخطرت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه شركة ظفار للطاقة نيتهما بإحالة النزاع إلى التحكيم وفقا لما هو منصوص عليه في إتفاقية الإمتياز. وقد شككت شركة ظفار للطاقة بإمكانية ذلك نظرا لعدم التزام الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بالإجراءات المنصوص عليها في الإتفاقية لإحالة الموضوع للتحكيم، وتقوم الشركة بتقييم جدوى رفع الأمر الى التحكيم.

ج- تمت إحالة الخلاف مع شركة ظفار للطاقة والخاص بغرامات التوقف والقطع الكهربائي حسب قواعد خدمات الإمداد المنصوص عليها في إتفاقية الإمتياز - إلى خبير محايد (حسب الإتفاقية) والذي قرر لصالح شركة ظفار للطاقة، وقد أخطرت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه شركة ظفار للطاقة نيتهما بإحالة النزاع إلى التحكيم وفقا لما هو منصوص عليه في إتفاقية الإمتياز. وقد باشرت الشركة إجراءات التحكيم.

د- الخلافات مع شركة أيه ئي أس بركاء بخصوص الاستقطاعات المالية التي تمت من فواتير الشركة الشهرية والمتعلقة بحسابات الوقود والسعة الثابتة ولم تقدم الشركة ما يدعم مطالبها باسترداد المبالغ المستقطعة حتى الآن.

هـ- الإختلافات في قراءة عدادات المياه بين وزارة الإسكان والكهرباء والمياه وشركة الغبرة للطاقة والتحلية، مما يؤدي إلى التأخير في سداد فواتير التزويد بالجملة للمياه، كما انه جاري حل الموضوع عن طريق تركيب عدادات جديدة.

#### ٤. مشاريع قيد التنفيذ:

##### • مشروع إنشاء محطة صحار للطاقة:-

تم التوقيع على إتفاقية مشروع إنشاء محطة صحار للطاقة وتحلية المياه بين الحكومة وشركة صحار للطاقة في نوفمبر ٢٠٠٤م، ويتم تنفيذ المشروع على مرحلتين:-

**المرحلة الأولى:** التوليد المبكر للطاقة الكهربائية بسعة انتاجية تصل إلى ٣٦٠ ميجاوات ليبدأ في ١/٤/٢٠٠٦م.

**المرحلة الثانية:** التشغيل التجاري للمحطة (٥٨٤ ميجاوات من الطاقة الكهربائية، و٣٣ مليون جالون من مياه التحلية يوميا) ليبدأ في ١/٤/٢٠٠٧م.

وقد قامت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بمتابعة الإلتزامات التعاقدية خلال فترة التنفيذ، كما تقوم الشركة بمتابعة تنفيذ شبكات نقل المياه والكهرباء والغاز المرتبطة بالمشروع.

##### • التخطيط لسعة جديدة:

تم التوصل إلى وجود حاجة للتعاقد لإنشاء محطة جديدة للكهرباء ومياه التحلية في بركاء (المرحلة الثانية)، تبلغ السعة الإنتاجية للمحطة الجديدة ما بين ٥٠٠-٧٠٠ ميجاوات، بينما تبلغ الطاقة الإنتاجية للمياه وفقا لطلب وزارة الإسكان والكهرباء والمياه وموافقة وزارة الإقتصاد الوطني حوالي ١٢٠,٠٠٠ متر مكعب من المياه/ اليوم. وقد تم طرح مناقصة المشروع في بداية شهر نوفمبر ٢٠٠٥م على أن يبدأ الإنتاج المبكر للكهرباء في مايو ٢٠٠٨م والتشغيل التجاري لكامل المحطة في ابريل عام ٢٠٠٩م.

كما تم التوصل إلى وجود حاجة لإنشاء محطة جديدة للكهرباء ومياه التحلية في صلالة، وقد شرعت الشركة في إجراء الدراسات اللازمة لإنشاء المحطة لتكون جاهزة في مطلع عام ٢٠٠٩م.

كما تقوم الشركة بتطوير مواردها الداخلية لتحديث أساليب التخطيط، كما شرعت الشركة في إعداد خطة الطلب على الطاقة لسبع سنوات قادمة (٢٠٠٦-٢٠١٣م) وفقا لمتطلبات الترخيص.

## ٥. الوفاء بمتطلبات التنظيم:

قامت الشركة بالوفاء بالمتطلبات الأساسية المحددة في الترخيص الممنوح لها ولا توجد في رأي الشركة أي حيود يمكن أن تعتبر إخلالا جسيما بمتطلبات الترخيص.

## ٦. أنظمة الرقابة الداخلية :

تؤمن الشركة بأن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية سوف يساهم في تحسين وتطوير أداء الشركة لأنشطتها ومن اجل ذلك قامت الشركة بتعيين مدقق داخلي (Ernst & Young) لمراجعة أعمال الشركة التي تمت خلال الفترة من ٢٠٠٥/٥/١ م حتى ٢٠٠٥/١٢/٣١ م وذلك باستخدام طريقة الازعان (Compliance Based) وهي تعني باجراء اختبارات التطابق للإجراءات بحيث يؤكد فعالية الضوابط الداخلية للشركة وبما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية ومراجعة المخاطر التي قد تؤثر على سير عمل الشركة مستقبلا ، وسيقوم المدقق الداخلي برفع تقريره مباشرة إلى لجنة التدقيق التي تتألف من بعض أعضاء مجلس الإدارة .

## ٧. الهيكل الإداري:

### أ- مجلس الإدارة:

يتكون مجلس إدارة الشركة من خمسة أعضاء غير تنفيذيين تم تعيينهم بواسطة مجلس الوزراء الموقر، حيث يمثل رئيس المجلس وثلاثة أعضاء آخرين يمثلون شركة الكهرباء القابضة ويمثل عضو واحد وزارة المالية. وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاث لجان فرعية هي:-

**لجنة التدقيق الداخلي:** والتي بدورها تساعد مجلس الإدارة في مراجعة التقارير والقوائم المالية المعروضة عليه سواء من قبل الإدارة التنفيذية او من المدقق الخارجي للشركة، بالإضافة الى ذلك فان اللجنة تقدم تأكيد لمجلس الإدارة حول كفاءة بيئة الرقابة الداخلية بالشركة وذلك من خلال تعيين مدقق داخلي.

**لجنة الموارد البشرية:** وتتمثل مهمتها الرئيسية في مساعدة مجلس الإدارة من اجل وضع وتطوير سياسات الموارد البشرية للشركة بما فيها دليل الموارد البشرية والتعيينات في المناصب الإدارية التنفيذية.

**لجنة المناقصات الداخلية:** وتتمثل مهمتها الرئيسية في مساعدة مجلس الإدارة من اجل الموافقة والمصادقة على التعاقد مع الغير حسب الصلاحيات المالية المحددة للجنة في دليل الصلاحيات المالية.

ويقوم المجلس ولجانه برسم السياسات العامة للشركة ومتابعة تنفيذ أعمالها، والموافقة على موازنتها والتعيينات في المناصب الإدارية التنفيذية. ويبين الجدول التالي عدد الاجتماعات التي عقدها مجلس الإدارة ولجانها وموقف حضور أعضائها:

المكافآت السنوية	بدل حضور اجتماعات اللجان	بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة	اجتماع لجنة التدقيق	اجتماع لجنة الموارد البشرية	اجتماع لجنة المناقصات	اجتماع مجلس الإدارة	
			١	٢	١	٨	عدد الاجتماعات الأعضاء
٤,٠٠٠	١٧٥	٢,٤٠٠	-	-	١	٨	سعادة/ سلطان حمود الحارثي
٢,٦٠٠	٥٢٥	١,٦٠٠	-	٢	١	٨	الفاضل/ سعيد محمد النيهاني
٢,٦٠٠	٥٢٥	١,٢٠٠	١	٢	-	٦	الفاضل/ صابر سعيد الحربي
٢,٦٠٠	٥٢٥	١,٤٠٠	١	٢	-	٧	الفاضل/ محمد عوفيت الشنفرى
٢,٦٠٠	٣٥٠	١,٦٠٠	١	-	١	٨	الفاضل/ هلال خلفان النعماني
١٤,٤٠٠	٢,١٠٠	٨,٢٠٠					<b>المجموع</b>

بلغت أتعاب أعضاء مجلس الإدارة لحضور الاجتماعات بالإضافة إلى المكافآت حوالي ٢٤,٧٠٠ ريال عماني.

#### ب- الإدارة التنفيذية:

شهد العام المنصرم بعض التغييرات في الإدارة العليا للشركة حيث قدم الرئيس التنفيذي للشركة استقالته، وترك منصبه في أكتوبر ٢٠٠٥م، وتم تعيين الفاضل/ محمد بن عبدالله المحروقي رئيساً تنفيذياً بالوكالة بالانتداب من وزارة الإقتصاد الوطني. هذا التغيير لم يؤثر في أداء الشركة بشكل عام. كما تم استكمال شغل كافة مناصب الإدارة التنفيذية في الشركة.

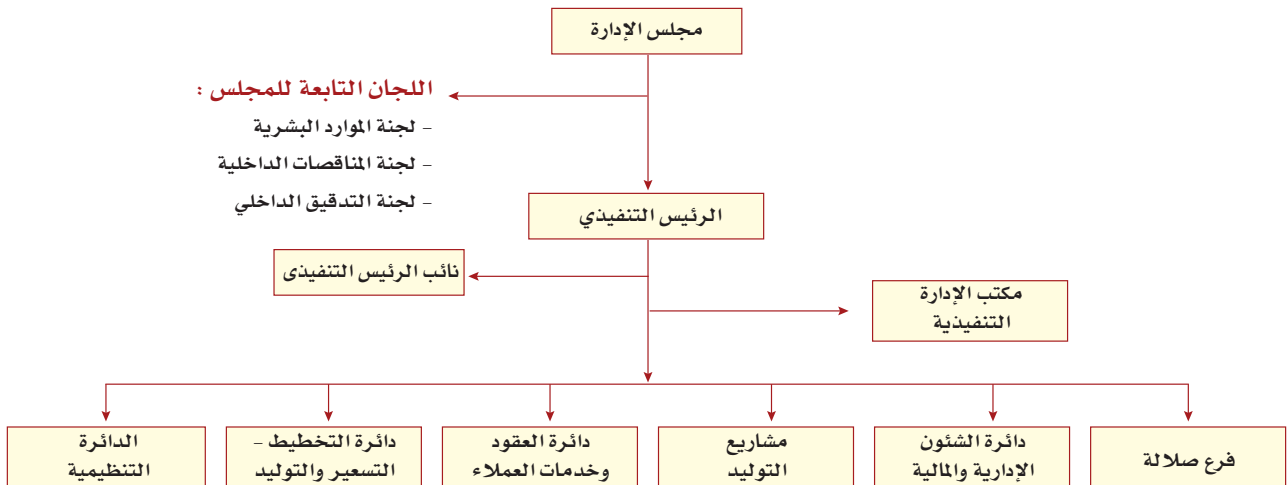
#### ج- الموظفين:

تم خلال العام شغل معظم الوظائف الرئيسية في الشركة وفقاً لخطة التوظيف الموضوعية، وبلغ إجمالي عدد الموظفين في كل من المكتب الرئيسي وفرع الشركة في صلالة ٢٨ موظفاً.

بلغت مصاريف التدريب لعام ٢٠٠٥م مبلغاً وقدره ١٠,٤٤٠ ريال عماني مما يمثل ٢٪ من إجمالي مصاريف الموظفين.

#### د- التعمين:

تهدف خطة تدريب الموارد البشرية العمانية احدى السياسات الهامة التي وضعتها الإدارة التنفيذية للشركة لتوظيف المواطنين العمانيين في مختلف المستويات الوظيفية للشركة بطريقة منظمة وعلى مراحل، وقد بلغ عدد الموظفين العمانيين ٣١ موظفاً وهو ما يمثل حوالي ٧٩٪ من إجمالي عدد العمالة، وبلغ عدد الموظفين غير العمانيين ٨ موظفين.





## ٨. الأداء المالي:

الحد الأقصى المسموح به من الإيرادات خلال السنة:

بموجب الترخيص الصادر للشركة ، فإن على الشركة الالتزام بألية التحكم في الأسعار المحددة من قبل هيئة تنظيم الكهرباء عن كل نشاط من الأنشطة الأساسية وعن أعمال صلالة، ويتم احتساب أقصى عائد مسموح به خلال السنة عن كل نشاط وفقاً لهذه الآلية.

يتم تحديد التعرفة والرسوم التي تحصل عليها الشركة بهدف تحقيق عائدات فعلية عن السنة تكون قريبة قدر الإمكان من أقصى عائد مسموح به. وفي حالة وجود أية اختلافات (زيادة أو نقص في الإيرادات) ، يتم تسوية الفارق في تعرفة ورسوم السنة التالية.

يبلغ الحد الأقصى المسموح به من الإيرادات خلال السنة بالنسبة للنشاط الرئيسي:  
تكلفة شراء الطاقة الكهربائية ومياه التحلية.

زائد: تكلفة شراء الوقود (صافي البيع)

زائد : رسوم الرخصة .

زائد : العلاوة التي تحددها هيئة تنظيم الكهرباء عن المصروفات الأخرى للشركة.

ناقص: معامل التصحيح (لتسوية الزيادة أو النقص في الإيرادات خلال السنة السابقة).

الحد الأقصى المسموح به من الإيرادات عن النشاط الرئيسي للشركة خلال العام ٢٠٠٥م (من ١ مايو ٢٠٠٥م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م) كان مقداره ١٣٠,٧٥١,٠٠٠ ريال عماني ، في حين بلغت الإيرادات الفعلية للشركة عن نفس الفترة مبلغ وقدره ١٩٨,٠٠٠,١٣٣ ريال عماني ، أي بفارق تبلغ نسبته حوالي (١,٨٧٪).

فيما يتعلق بأعمال صلالة ، كان الحد الأقصى المسموح به من الإيرادات كان على النحو التالي:  
رسوم الرخصة

زائد : العلاوة التي تحددها هيئة تنظيم الكهرباء عن المصروفات الأخرى للشركة.

الحد الأقصى المسموح به من الإيرادات عن أعمال الشركة بصلالة خلال العام ٢٠٠٥م (من ١ مايو ٢٠٠٥م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م) كان مقداره ٦,٦٣٤,٠٠٠ ريال عماني ، وهو ما مثل نفس الإيرادات الفعلية للشركة عن نفس الفترة.



التقرير السنوي للمساهمين  
عن السنة المالية ٢٠٠٥م

يبين الملحق المرفق الحسابات الختامية للشركة عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٠٥م (لفترة من ١ مايو - ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م)، وتقرير المدقق الخارجي للشركة (ديلووت اند توش الشرق الاوسط).

## تقرير مدقق الحسابات المستقل

المحترمين

إلى حضرات المساهمين  
الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م

لقد قمنا بتدقيق الميزانية العمومية المرفقة للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ وبيانات الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للفترة من ١ مايو ٢٠٠٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ والموضحة على الصفحات من ٢٣ إلى ٣٦ ان هذه البيانات المالية هي من مسؤولية ادارة الشركة . ان مسؤوليتنا هي ابداء الرأي حول هذه البيانات المالية بناء على تدقيقنا .

لقد تم تدقيقنا وفقا لمعايير التدقيق الدولية ، وتستدعي تلك المعايير ان نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت البيانات المالية خالية من أي خطأ جوهري . يتضمن التدقيق فحص البيانات الثبوتية للمبالغ والإيضاحات في البيانات المالية على أساس عينات مختارة، كما يتضمن تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الادارة وتقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية ، وفي اعتقادنا ان تدقيقنا يوفر أساسا معقولا لإبداء رأينا .

في رأينا ، إن البيانات المالية المشار إليها أعلاه تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للفترة المنتهية من ١ مايو ٢٠٠٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية .



ديلويت أند توش

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)

مسقط - سلطنة عمان

٦ يونيو ٢٠٠٦



الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م


الميزانية العمومية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

٢٠٠٥	إيضاح	
ألف ريال عماني		
١٠٠	٤	الموجودات
٢١,٠٤٩	٥	الموجودات غير المتداولة
		الممتلكات والمعدات
		المبالغ المدفوعة مقدماً
٢١,١٤٩		مجموع الموجودات غير المتداولة
٥٦٧		الموجودات المتداولة
٤٤,٣٦٦	٦	المخزون
٥		الذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى
		النقد والنقد المعادل
٤٤,٩٣٨		مجموع الموجودات المتداولة
٦٦,٠٨٧		مجموع الموجودات
٥٠٠	٧	حقوق الملكية والمطلوبات
٨٦	٨	رأس المال والاحتياطيات
٧٧٧		رأس المال
٩,١٧٢	٢	احتياطي قانوني
		الأرباح المستبقة
١٠,٥٣٥		مستحقات لشركة الكهرباء القابضة ش.م.ع.م
٣١		مجموع حقوق الملكية
٤٧,٩٤٦	١٠	المطلوبات غير المتداولة
٧,٤٦١	١١	مخصص مكافآت نهاية الخدمة
١١٤	١٦	المطلوبات المتداولة
٥٥,٥٢١		الذمم الدائنة والأرصدة الدائنة الأخرى
٦٦,٠٨٧		سحب على المكشوف
٢١		إلتزامات ضريبية جارية
		مجموع المطلوبات المتداولة
		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات
	١٢	صافي الأصول للسهم الواحد - ريال عماني

  
الرئيس التنفيذي  
لشركة الكهرباء القابضة ش.م.ع.م

  
عضو مجلس الإدارة

  
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الايضاحات المرفقة جزءاً من البيانات المالية



بيان الدخل  
للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ م

الفترة من	إيضاح	
١ مايو ٢٠٠٥ إلى		
٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ م		
ألف ريال عماني		
١٣٧,٣٧٤	١٣	الإيرادات
(١٣٥,١٩٥)	١٤	تكلفة المبيعات
٢,١٧٩		اجمالي الربح
(١,٢٤٨)	١٥	المصاريف العمومية والادارية
٩٣١		ربح التشغيل
(٧)		مصاريف التمويل
٥٣		إيرادات أخرى
٩٧٧		الربح قبل الضريبة
(١١٤)	١٦	ضريبة الدخل
٨٦٣		الربح بعد الضريبة
٢	١٧	العائد الاساسي للسهم الواحد - ريال عماني



مستحقات شركة		الأرباح	احتياطي	رأس المال	
الكهرباء القابضة	(ش.ك.ق)	المستبقاه	قانوني	ألف ريال عماني	
المجموع	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
					الارصدة المنقولة من وزارة
٩,١٧٢	٩,١٧٢	-	-	-	الإسكان والكهرباء والمياه (ايضاح ٢)
٥٠٠	-	-	-	٥٠٠	رأس المال المصدر
٨٦٣	-	٨٦٣	-	-	ربح الفترة
-	-	(٨٦)	٨٦	-	المحول إلى الاحتياطي القانوني
١٠,٥٣٥	٩,١٧٢	٧٧٧	٨٦	٥٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م



بيان التدفقات النقدية  
للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ م

الفترة من		
١ مايو ٢٠٠٥ م إلى		
٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ م		
ألف ريال عماني		
		<b>الانشطة التشغيلية</b>
٩٧٧		الربح قبل الضريبة
		معدل كما يلي:
١٢		الاستهلاك
٧		مصاريف تمويل
(٥٣)		فوائد مقبوضة
٧٦٠		إطفاء مبالغ مدفوعة مقدما
٣١		مخصص مكافآت نهاية الخدمة
١,٧٣٤		<b>التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغيرات في الأصول والمطلوبات العاملة</b>
		التغير في رأس المال العامل:
(٤٣,١٦٨)		الذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى
٣٣,٥١٧		الذمم الدائنة والأرصدة الدائنة الأخرى
(٧,٩١٧)		<b>النقد المستخدم في العمليات</b>
(٧)		فوائد مدفوعة
(٧,٩٢٤)		<b>صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية</b>
		<b>الانشطة الاستثمارية</b>
(٨٦)		شراء ممتلكات ومعدات
٥٣		فوائد مقبوضة
(٣٣)		<b>صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية</b>
		<b>الانشطة التمويلية</b>
٥٠٠		رأس المال المصدر
٧,٤٦١		سحب على المكشوف
٧,٩٦١		<b>صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية</b>
٤		<b>صافي التغير في النقد والنقد المعادل</b>
١		النقد والنقد المعادل المكتسب من وزارة الاسكان والكهرباء والمياه (إيضاح ٢)
٥		<b>النقد والنقد المعادل في نهاية الفترة</b>



## ١ - الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية للشركة

الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م ( الشركة ) هي شركة مساهمة عمانية مغلقة تم تسجيلها بموجب قانون الشركات التجارية بسلطنة عمان . تقوم الشركة أساساً بأعمال شراء الكهرباء ومياه التحلية وأعمال الإشراف على امتياز منطقة صلالة وذلك بترخيص صادر عن هيئة تنظيم الكهرباء بسلطنة عمان.

بدأت الشركة أعمالها بتاريخ ١ مايو ٢٠٠٥م وفقاً للقرار الصادر عن وزارة الإقتصاد الوطني (منهاج التحويل) تطبيقاً لأحكام المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٧٨ (قانون القطاع).

عنوان الشركة المسجل هو ص. ب: ١٣٨٨ - الرمز البريدي ١١٢ روي - سلطنة عمان.

## ٢ - منهاج التحويل وقانون القطاع

تم تأسيس وتشغيل الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م طبقاً لقانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به (قانون القطاع) وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٧٨.

يتطلب قانون القطاع تحويل موجودات ومطلوبات وزارة الإسكان والكهرباء والمياه المتعلقة بأعمال ومسؤوليات الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م إلى هذه الشركة وفقاً لمنهاج التحويل ، كذلك يتم تنظيم أعمال الشركة بترخيص من هيئة تنظيم الكهرباء بسلطنة عمان.

تم تحويل الموجودات والمطلوبات إلى الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م بناءً على قانون القطاع بتاريخ ١ مايو ٢٠٠٥م (تاريخ التحويل) وذلك بموجب القرار رقم ٢٠٠٥/٤٤ الصادر عن وزارة الإقتصاد الوطني.

تمتلك الحكومة الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م بالكامل وهي شركة تابعة لشركة الكهرباء القابضة ش.م.ع.م (ش.ك.ق).

بموجب منهاج التحويل ، تسلمت الشركة الموجودات والمطلوبات التالية من وزارة الإسكان والكهرباء والمياه بتاريخ التحويل:

ألف ريال عماني	
٢٦	ممتلكات ومعدات
٥٦٧	مخزون
١,١٩٨	الذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى
٢١,٨٠٩	مبالغ مدفوعة مقدماً
١	أرصدة لدى البنك ونقد
٢٣,٦٠١	
(١٤,٤٢٩)	الذمم الدائنة والأرصدة الدائنة الأخرى
٩,١٧٢	مستحقات لشركة الكهرباء القابضة ش.م.ع.م



٣ - ملخص للسياسات المحاسبية المتبعة

تم اعداد البيانات المالية طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

**الأساس المحاسبي**

تظهر البيانات المالية بالريال العماني حيث أن هذه هي عملة البلد الذي تمارس فيه الشركة غالبية نشاطاتها وتم تقريب المبالغ إلى أقرب الف ريال عماني.

تم اعداد هذه البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية معدلة لقياس بعض الأدوات المالية بالقيمة العادلة.

**تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة**

قامت الشركة خلال السنة الحالية بتطبيق جميع المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة ذات الصلة الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية ولجنة تفسير التقارير المالية الدولية والواجب تطبيقها على الفترات المحاسبية التي تبدأ بتاريخ ١ يناير ٢٠٠٥م.

تقوم الإدارة في الوقت الحالي بمراجعة تأثير التوصية (٤) للجنة تفسير التقارير المالية الدولية - «تحديد ما إذا كانت الاتفاقية تتضمن ايجار» - بما يتعلق باتفاقيات شراء الكهرباء والمياه والمطبقة على الفترات المالية ابتداء من ١ يناير ٢٠٠٦م.

**الممتلكات والمعدات**

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأية خسائر انخفاض محددة. يتم رسملة تكاليف القروض الناتجة عن إقتناء ممتلكات ومعدات مطروحاً منها إيرادات الفوائد كجزء من تكلفة الممتلكات والمعدات.

تُحسب الإستهلاك لإطفاء تكلفة الممتلكات والمعدات مطروحاً منها قيمتها المتبقية (عدا الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ). وذلك بطريقة القسط الثابت على أساس العمر الانتاجي المقدر للأصل. فترات الاستهلاك الرئيسية لهذا الغرض هي كما يلي :

٧ سنوات

السيارات

٥ سنوات

أثاث وتركيبات ومعدات

يتم الأخذ في الحسبان عند حساب العمر الإنتاجي المقدر للأصول التآكل والضعف الناتج عن الإستخدام.

**انخفاض قيمة الموجودات**

تعمل الشركة على مراجعة القيم الدفترية لموجوداتها (أو الوحدات المنتجة للنفد) عند تاريخ كل ميزانية عمومية لتحديد إن كان هناك ما يشير إلى أن الموجودات قد تعرضت إلى خسائر انخفاض القيمة. إذا وجد ما يشير إلى ذلك، يتم تقدير القيم القابلة للإسترداد وذلك لتحديد مدى خسائر انخفاض القيمة (إن وجد).

يتم تحديد الخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة الأصل بالفرق بين قيمة الأصل القابلة للإسترداد وقيمة الدفترية، ويُسجل مباشرة في بيان الدخل.

في حالة استرجاع خسائر انخفاض القيمة لاحقاً تتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة المعدلة القابلة للإسترداد، ويتم إعتداد الزيادة كإيراد في بيان الدخل مباشرة على أن لا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل بعد الزيادة قيمته الدفترية فيما لو لم تكن هناك خسائر انخفاض في القيمة تم تسجيلها في السابق.



٣ - ملخص للسياسات المحاسبية المتبعة (تابع)

#### الأدوات المالية

يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية عندما تصبح الشركة طرفاً في علاقة تعاقدية.

تتمثل الموجودات المالية أساساً في الذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى وتظهر بقيمتها الإسمية مطروحاً منها أية مخصصات مقدرة لإنخفاض قيمة الديون.

تتمثل المطلوبات المالية أساساً في الذمم الدائنة والأرصدة الدائنة الأخرى وتظهر بقيمتها الإسمية.

يظهر رأس المال بصافي المبالغ المستلمة .

#### المخزون

يتمثل المخزون بمخزون الوقود للمرحلة الثانية لمحنة منح للطاقة في نهاية السنة وقد سجلت بالتكلفة .

#### مخصص مكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين غير العمانيين وفقاً لنظام فوائد الموظفين بالشركة وحسب الأجور الحالية وسنوات الخدمة المتراكمة بتاريخ الميزانية العمومية .

يتم احتساب مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين العمانيين المعيّنين مباشرة بالشركة وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية لعام ١٩٩١ م ، ووفقاً لصندوق معاشات موظفي الخدمة المدنية بالنسبة للموظفين المنقولين من وزارة الإسكان والكهرباء والمياه.

#### المخصصات

يتم إثبات المخصص في الميزانية العمومية عند وجود التزام قانوني أو استدلاي على الشركة ناتج عن معاملات سابقة والتي من المحتمل أن تحدث تدفق خارجي لمنافع اقتصادية يمكن تقديرها بشكل معقول.

#### ضريبة الدخل

يتم احتساب ضريبة الدخل حسب الضوابط المعمول بها في سلطنة عمان. الضريبة للفترة الحالية هي الضريبة المتوقعة دفعها عن الربح الضريبي للفترة وذلك باستخدام المعدلات الضريبية السائدة بتاريخ الميزانية العمومية.

#### الضرائب المؤجلة

يتم اعتماد الضرائب المؤجلة بطريقة الإلتزام في الميزانية العمومية وذلك لجميع الفروقات المؤقتة بين المبالغ الدفترية للموجودات والمطلوبات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض ضريبة الدخل. تُحسب الضرائب المؤجلة على أساس المعدلات الضريبية المتوقعة خلال فترة تحقق الأصل أو تسوية الإلتزام. إن التأثير الضريبي على الفروقات المؤقتة مدرج ضمن المطلوبات غير المتداولة كضرائب مؤجلة.

يتم إثبات أصل الضريبة المؤجلة فقط إلى الحد الذي يتيح احتمال توفر أرباح ضريبية مستقبلية تمكن من استغلال الخسائر والمنافع الضريبية غير المستخدمة. يتم تخفيض أصل الضريبة المؤجلة إلى الحد الذي لا يمكن معه استغلال المنافع الضريبية المرتبطة بها.



٣ - ملخص للسياسات المحاسبية المتبعة (تابع)

على أية حال ، ولأغراض الضريبة المؤجلة تم إفتراض أن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات تعادل قيمها الدفترية المستخدمة لأغراض ضريبة الدخل بتاريخ التحويل.

**الإيرادات**

يتمثل الإيراد بتعرفة التزويد بالجملة فيما يتعلق ببيع الكهرباء لشركات التوزيع بالإضافة إلى بيع مياه التحلية إلى وزارة الإسكان والكهرباء والمياه وفقاً لإتفاقية بيع المياه . كما تتضمن الإيرادات إعادة تحميل تكلفة مرافق النقل والتوصيل المتعلقة بمحطات مستقلة للطاقة إلى الشركة العمانية لنقل الكهرباء ش.م.ع.م .

تتضمن الإيرادات أيضاً صافي مبالغ التمويل المستلمة من وزارة المالية بما يختص بالتكلفة المتعلقة بأعمال صلالة . تقوم الشركة فيما يتعلق بأعمالها بتسديد دفعات لشركة ظفار للطاقة وتحمل تكاليف أخرى مرتبطة بها كجزء من الأعمال المنوطة بها . يتم اعداد الطلبات النقدية لوزارة المالية على أساس تقديري ، ومن المفترض أن يعادل صافي قيمة التمويل للفترة المبالغ المدفوعة لشركة ظفار للطاقة وكافة المصاريف الإدارية والمصاريف الأخرى المتعلقة بأعمال صلالة .

في حال زيادة إجمالي الإيرادات عن الحد الأقصى المسموح به وفقاً للمعادلة الخاصة بالجهة المنظمة وحسب متطلبات الترخيص فإنه يتم تأجيل هذه الزيادة إلى السنوات اللاحقة .

يتم احتساب إيرادات التمويل وفقاً لمبدأ الاستحقاق وذلك على أساس المبلغ القائم ومعدلات الفائدة المطبقة .

**تكلفة شراء الطاقة**

تم اظهار الدفعات التعاقدية للسعة الثابتة المدفوعة للشركة المتحدة للطاقة عن محطة منح للطاقة في بيان الدخل بطريقة القسط الثابت خلال فترة العقد ، وذلك يتناسب مع الفوائد العائدة للشركة . أما فيما يتعلق بدفعات السعة الثابتة الخاصة بالمشاريع المستقلة للطاقة والمياه فإنه قد تم اظهارها في بيان الدخل على أساس الدفعات الفعلية المدفوعة والذي يتناسب مع الفوائد العائدة للشركة .

**العملات الأجنبية**

يتم تسجيل المعاملات التي تحدث بالعملات الأجنبية حسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ تلك المعاملات ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية حسب الأسعار السائدة بتاريخ الميزانية العمومية . تظهر أرباح وخسائر فروق الأسعار ضمن بيان الدخل.

**النقد والنقد المعادل**

لأغراض اعداد بيان التدفقات النقدية تعتبر الشركة أن جميع الأرصدة لدى البنوك والنقد التي تستحق خلال أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع ضمن النقد والنقد المعادل.

**استخدام التقديرات**

يتطلب إعداد البيانات المالية من الإدارة القيام بإعداد تقديرات وافتراضات تؤثر على الموجودات والمطلوبات المالية الظاهرة في تاريخ البيانات المالية والمخصصات الناتجة عنها والتغيرات في القيمة العادلة خلال الفترة . هذه التقديرات مبنية على افتراضات تتضمن العديد من العوامل التي تختلف درجة التأكد منها ، ويؤدي اختلاف النتائج الفعلية عن تقديرات الإدارة إلى تغيرات في الموجودات والمطلوبات المقدرة.





## ٤ - الممتلكات والمعدات

المجموع	السيارات	أثاث وتركيبات ومعدات	التكلفة
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
			محول من وزارة الإسكان والكهرباء والمياه (إيضاح ٢)
٢٦	٢٢	٤	إضافات خلال الفترة
٨٦	٢٩	٥٧	
١١٢	٥١	٦١	٣١ ديسمبر ٢٠٠٥
			الاستهلاك
١٢	٦	٦	محمل على الفترة
١٢	٦	٦	٣١ ديسمبر ٢٠٠٥
			صافي القيمة الدفترية
١٠٠	٤٥	٥٥	٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

## ٥ - المبالغ المدفوعة مقدماً

تتعلق الدفعات المدفوعة مقدماً بدفعات السعة الثابتة المدفوعة للشركة المتحدة للطاقة ش.م.ع.م. مقابل شراء طاقة من محطة منح للطاقة . تتضمن تعرفه الدفعات التعاقدية للسعة الثابتة عن المرحلة الأولى مرافق للمصنع والتي أنشأت بطريقة تضمن أن يكون معدل التعرفة أعلى وبشكل واضح في السنوات الأولى بالمقارنة مع الفترة اللاحقة للعقد . تظهر الدفعات التعاقدية للسعة الثابتة كمصروف في بيان الدخل بطريقة القسط الثابت ، وذلك على كامل فترة العقد ، والموضحة بما يتناسب مع احتياجات الشركة .

تمثل الدفعات المدفوعة مقدماً مجمع الدفعات المدفوعة حتى تاريخه منقوص منها مجمع المصاريف حتى تاريخه والمسجلة في بيان الدخل .

## ٦ - الذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى

٢٠٠٥ م	ألف ريال عماني	
١٣,٠٦٨		مستحق من أطراف ذات علاقة (إيضاح ١٨)
٣١,٢٦٨		مستحقات من وزارة الإسكان والكهرباء والمياه - المديرية العامة للمياه
٣٠		دفعات مقدمة
٤٤,٣٦٦		



## ايضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م

### ٧ - رأس المال

يبلغ عدد الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة ٥٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة واحد ريال عماني لكل سهم. فيما يلي تفاصيل المساهمين:

نسبة التملك	عدد الأسهم	٢٠٠٥م ريال عماني
٩٩,٩٩%	٤٩٩,٩٥٠	٤٩٩,٩٥٠
٠,٠١%	٥٠	٥٠
	٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠

### ٨ - الاحتياطي القانوني

الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع على المساهمين ويتم احتسابه بموجب قانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤م وتعديلاته وذلك باقتطاع ١٠٪ من الأرباح الصافية لكل سنة بعد خصم الضرائب حتى يبلغ ذلك الاحتياطي ثلث راس المال على الأقل. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع على المساهمين كتوزيعات أرباح.

### ٩ - توزيعات أرباح مقترحة

اقترح مجلس الإدارة في إجتماعه بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٠٦م ، توزيع أرباح نقدية تبلغ ١/٥٥٤ ريال عماني لكل سهم بإجمالي -/٧٧٧,٠٠٠ ريال عماني وذلك لرأس مال الشركة الحالي. تخضع هذه التوزيعات لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوي.

### ١٠ - الذمم الدائنة والأرصدة الدائنة الأخرى

٢٠٠٥م ألف ريال عماني	
٢,٦١٢	ذمم موردين ومقاولين دائنة
٦٧٣	مستحقات لوزارة المالية
١٠٠	ذمم دائنة اخرى
٣٤,٣٧٤	مستحق لأطراف ذات علاقة (إيضاح ١٩)
٧,٧٢٩	مصاريف مستحقة
٢,٤٥٨	ايرادات مؤجلة
٤٧,٩٤٦	

تتضمن المبالغ المستحقة لأطراف ذات علاقة مبلغ ١١,٦٥٧,٠٠٠ ريال عماني يمثل سداد إلتزامات مالية على الشركة للفترة التي تسبق ١ مايو ٢٠٠٥م. قامت وزارة المالية بدفع مبلغ ٩,٤٢٥,٠٠٠ ريال عماني ، وقامت الحكومة بتمويل المبلغ المتبقي بواسطة شركة الكهرباء القابضة ش.م.ع.م. وذلك خلال الفترة الحالية والفترات اللاحقة .

### ١١ - السحب على المكشوف

تمتلك الشركة تسهيلات ائتمانية من بنك مسقط ش.م.ع.م وتتمثل بحساب سحب على المكشوف والذي يستخدم لتمويل متطلبات الأعمال قيد التنفيذ .



١٢ - صافي الأصول للسهم الواحد

٢٠٠٥ م	
١٠,٥٣٥	صافي الأصول (ألف ريال عماني)
٥٠٠	عدد الأسهم القائمة في نهاية الفترة (ألف سهم)
٢١	صافي الأصول للسهم الواحد (ريال عماني)

يتم احتساب صافي الأصول للسهم الواحد بقسمة حقوق المساهمين في نهاية الفترة على عدد الأسهم القائمة.

١٣ - الإيرادات

الفترة من	
١ مايو ٢٠٠٥ م إلى	
٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ م	
ألف ريال عماني	
٩٧,٢٨٦	تعرفة التزويد بالجملة - الكهرباء
٣١,٢٦٨	تعرفة التزويد بالجملة - مياه التحلية
٦,٦٣٤	صافي التمويل من وزارة المالية
٢,١٨٦	إعادة تحميل تكلفة مرافق النقل والتوصيل
١٣٧,٣٧٤	

١٤ - تكاليف المبيعات

٩٧,٨٨٠	تكاليف السعة وناتج الطاقة الكهربائية
٣٠,٨٤٣	تكاليف السعة وناتج مياه التحلية
٥,٧٧٤	مدفوعات لشركة ظفار للطاقة ش.م.ع.م
٦٩٨	تكلفة الوقود
١٣٥,١٩٥	

١٥ - المصاريف العمومية والإدارية

الفترة من	
١ مايو ٢٠٠٥ م إلى	
٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ م	
ألف ريال عماني	
٥١٢	تكاليف موظفين
١٣٢	رسوم الترخيص المنظم
٤٢٨	مصاريف خدمات
٦٦	مصاريف التأسيس
٢٥	أتعاب وبدل حضور لجلسات أعضاء مجلس الإدارة
١٢	استهلاك
٧٣	مصاريف أخرى
١,٢٤٨	



## إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م

### ١٦ - ضريبة الدخل

يتم احتساب ضريبة الدخل حسب قوانين ضريبة الدخل في سلطنة عمان بعد تعديل المبالغ غير المقبولة ضريبياً أو غير المسموح بها . يتم احتساب الضريبة بمعدل ١٢٪ على الربح المعدل بعد طرح حد الإعفاء القانوني المسموح به والمقدر بمبلغ ٣٠,٠٠٠ ريال عماني .

### ١٧ - العائد الأساسي للسهم

٢٠٠٥م	
٨٦٣	ربح الفترة (ألف ريال عماني)
٥٠٠	عدد الأسهم القائمة في نهاية الفترة (ألف سهم)
٢	العائد على السهم الواحد (ريال عماني)

القيمة الإسمية لكل سهم هي واحد ريال عماني ويُحسب العائد على السهم بقسمة ربح الفترة على عدد الأسهم القائمة خلال الفترة.

### ١٨ - المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تتكون الأطراف ذات العلاقة من المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين والوحدات التي يملكها فيها القدرة على التأثير على قراراتها المالية والتشغيلية بصورة هامة. لا تُعتبر حكومة سلطنة عمان طرف ذو علاقة بالنسبة للأغراض المعنية في معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤.

لدى الشركة أرصدة هامة مع هذه الأطراف نتجت عن تعاملات تجارية عادية يرى أعضاء مجلس الإدارة أنها مشابهة في الشروط مع تلك التعاملات التجارية مع الأطراف الأخرى. الأرصدة القائمة في نهاية الفترة غير مضمونة وتتم تسويتها نقداً.

لم يتم احتساب أية ديون هالكة أو مشكوك في تحصيلها على المبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة خلال الفترة. فيما يلي ملخص للمعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة خلال الفترة:

٢٠٠٥م	ألف ريال عماني	
		<b>الإيرادات</b>
٩٧,٢٨٦		تعرفة التزويد بالجملة - الكهرباء
٢١,٢٦٨		تعرفة التزويد بالجملة - المياه
٢,١٨٦		إعادة تحميل تكلفة مرافق النقل والتوصيل
		<b>المصاريف</b>
٥٠,٨٧١		تكاليف السعة وناتج الطاقة الكهربائية
٢٠,٨٠٢		تكاليف السعة وناتج مياه التحلية
١٥٤		مصاريف خدمات محاسبية

نتجت هذه المعاملات عن معاملات تجارية عادية وعلى أسس تجارية .

تم الإفصاح عن المبالغ المطلوبة من / لصالح الأطراف ذات العلاقة في الإيضاحات ٢ و ٦ و ١٠ من هذه البيانات المالية .



## ١٨ - المعاملات مع أطراف ذات علاقة (تابع)

تتمثل الإدارة العليا في الأشخاص الذين يتمتعون بالسلطات والمسؤوليات اللازمة لتخطيط وتوجيه نشاطات الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بما في ذلك الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين.

الفترة من	
١ مايو ٢٠٠٥ م إلى	
٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ م	
ألف ريال عماني	
١٤١	منافع قصيرة الأجل
٣	منافع ما بعد الخدمة
٢٥	رسوم جلسات وأتعاب أعضاء مجلس الإدارة
١٦٩	

## ١٩ - المطلوبات المحتملة

## (أ) النقل والتوزيع

قامت الحكومة باقتطاع مخصص ثابت لتوسعة وتحسين شبكة النقل والتوزيع على أساس القيمة الفعلية للعمل المنجز من قبل شركة ظفار للطاقة ش.م.ع.م. بناءً على ذلك قامت الحكومة بدفع مخصص توسعة وتحسين لشبكة النقل والتوزيع على أساس القيمة الفعلية المقدرة بمعدل شهري يبلغ ٨٨,٤١٥ ريال عماني. إلا أن شركة ظفار للطاقة قامت باحتساب مخصص توسعة وتحسين لشبكة النقل والتوزيع المستحق على أساس ١٠٦,٨٥٥ ريال عماني شهرياً بناءً على المبلغ المتعاقد عليه لأعمال توسعة وتحسين شبكة النقل والتوزيع.

وفقاً لبنود اتفاقية الإمتياز، فقد تم عرض الموضوع على خبير قانوني ليحدد مخصص توسعة وتحسين لشبكة النقل والتوزيع. لقد أعطى الخبير القانوني رأيه لصالح شركة ظفار للطاقة بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠٠٥ م. وبناءً على رأي الخبير القانوني، قامت الشركة بعمل مخصص للمبلغ المطالب به والبالغ ٤٥٥,٠٠٠ ريال عماني وتمت مطالبة وزارة المالية بذات المبلغ. قامت الشركة بإشعار شركة ظفار للطاقة بنيتها بالإعتراض على رأي الخبير عن طريق عملية التحكيم.

## (ب) الأصول المحتملة

## اتفاقية الإمتياز لصلالة - غرامات عام ٢٠٠٣ م

قامت الشركة خلال عام ٢٠٠٤ بإعلام شركة ظفار للطاقة مطالبتها بغرامات بمبلغ ١,١ مليون ريال عماني تقريباً فيما يخص عدم الإلتزام ببعض بنود اتفاقية الإمتياز لمنطقة صلالة خلال عام ٢٠٠٣ م.

وفقاً لبنود اتفاقية الإمتياز، قام الطرفان بإحالة بعض الأمور إلى خبير مستقل. قام الخبير بتقديم رأيه في صالح شركة ظفار للطاقة في ١٤ يوليو ٢٠٠٥ م. قامت الشركة بإشعار شركة ظفار للطاقة بنيتها بالإعتراض على رأي الخبير عن طريق عملية التحكيم.

## اتفاقية الإمتياز لصلالة - غرامات عام ٢٠٠٤ م

قامت الشركة بالمطالبة بمبلغ ١,٩٦٥ مليون ريال عماني كغرامات خلال عام ٢٠٠٥ م لعدم الإلتزام ببعض بنود اتفاقية الإمتياز خلال عام ٢٠٠٤ م.



#### ١٩ - المطلوبات المحتملة (تابع)

لدى الشركة الحق بإحالة الموضوع لخبير للبت فيه .

اتفاقية الإمتياز لصلالة - غرامات عام ٢٠٠٥م

قامت الشركة خلال عام ٢٠٠٥م باكتشاف عدم التزام ببعض بنود اتفاقية الإمتياز ناتجة عن عطل بالطاقة في منطقة صلالة وذلك خلال مراجعة تقرير أداء النظام المقدم من شركة ظفار للطاقة في مارس ٢٠٠٦م. ستقوم الشركة قريباً بإشعار شركة ظفار للطاقة بمبلغ المطالبة. على أي حال ، إن مبلغ المطالبة المذكور ما زال تحت المراجعة من قبل هيئة تنظيم الكهرباء ، سلطنة عمان .

رغم أن المدفوعات لشركة ظفار للطاقة تسجل في التكاليف ، لم يتم تسجيل أي ايراد فيما يخص المطالبات المبينة أعلاه .

#### ٢٠ - الأدوات المالية

تتضمن الذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة. تبلغ فترة الائتمان الممنوحة ٣٠ يوماً.

تمثل الذمم الدائنة والأرصدة الدائنة الأخرى المبالغ القائمة للمشتريات التجارية والنفقات الجارية وتبلغ فترة الائتمان المتاحة ٣٠ يوماً.

#### مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان بشكل أساسي في أرصدة لدى البنوك وذمم مدينة وارصدة مدينة أخرى .

إن جميع الحسابات البنكية للشركة هي لدى مؤسسات مالية ذات سمعة مالية جيدة.

تتمثل جميع الذمم المدينة في مبالغ مستحقة من ثلاث شركات توزيع كهرباء ذات علاقة ووزارة . لا تعتبر الشركة هذه المبالغ معرضة لمخاطر الائتمان حيث أن الإلتزام المترتب على شركات التوزيع هذه مضمونة من قبل حكومة سلطنة عمان.

#### معدل الفائدة ومخاطر أسعار العملات

لا تتعرض الشركة لمخاطر هامة بالنسبة للتغير في معدلات الفائدة أو سعر صرف العملة.

#### القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

إن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية كما هو مسجل في البيانات المالية تقارب قيمها العادلة.

#### ٢١ - الموافقة على البيانات المالية

تمت الموافقة على البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة وعلى إصدارها خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٠٦م.

#### ٢٢ - أرقام المقارنة

تمثل هذه البيانات المالية نتائج العمليات منذ بدء النشاط في ١ مايو ٢٠٠٥م وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م . لا توجد أرقام مقارنة حيث أن هذه هي الفترة الأولى لعمليات الشركة.